الأمم المتحدة S/2013/377

مجلس الأمن

Distr.: General
26 June 2013
Arabic
Original: English

التقرير الثاني والثلاثون للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٢٠٦٢ (٢٠١٢) المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٢، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٣، وطلب أن أقدم تقريرا نهائيا عن الحالة في الميدان وعن تنفيذ هذا القرار في موعد أقصاه ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣. ويغطي التقرير التطورات الرئيسية التي استجدت منذ تقديم تقريري الخاص المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٣ (S/2013/197) ويبين الأنشطة التي تضطلع بها البعثة لتنفيذ ولايتها بموجب القرار ٢٠٦٢ (٢٠١٢). ويبين أيضا النقاط المرجعية لقياس وتتبع التقدم المحرز نحو تحقيق استقرار طويل الأجل في كوت ديفوار والإعداد لعملية التخطيط للمرحلة الانتقالية.

ثانيا – الحالة السياسية

٢ – واصل الرئيس الحسن واتارا وحكومته بذل الجهود الرامية إلى تحقيق استقرار في الحالة الأمنية والتعجيل بالانتعاش الاقتصادي. وردا على التحديات الأمنية المستمرة في منطقة الحدود مع ليبريا، قام الرئيس واتارا بزيارة رسمية إلى غرب كوت ديفوار في الفترة من ١ إلى ٤ أيار/مايو ٢٠١٣. وعقد اجتماعا لمجلس الوزراء في مان في ٢ أيار/مايو وزار مقاطعات بيانكوما وداناني وزوان – هونين. وخلال هذه الزيارة، طمأن الرئيس السكان بأن التدابير تتخذ لمعالجة مسائل حيازة الأراضي والهوية التي طال أمدها، والتي واصلت تأجيج التوترات، وبأن هذه المسائل ستعرض على الجمعية الوطنية بنهاية عام ٢٠١٣. وفي وقت سابق، في ٣٠ آذار/مارس، زار وزير الداخلية بلوليكين، حيث التمس نحو ٣ ٠٠٠ شخص اللجوء بعد الهجمات التي وقعت عبر الحدود في ١٣ و ٢٣ آذار/مارس، ووزع مواد غذائية وغير غذائية

010713 010713 13-36609 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

على السكان. وزار أيضا دويكوي في ٥ نيسان/أبريل، حيث سلم أموالا إلى ممثلي المجتمعات المحلية المتضررة لتلبية بعض من أكثر احتياجاتهم إلحاحا.

٣ - وفي ١٠ نيسان/أبريل، اعتمدت الجمعية الوطنية، عملا بالمادة ٧٥ من الدستور، تشريعا يأذن للرئيس بممارسة الحكم عن طريق إصدار المراسيم حتى نهاية عام ٢٠١٣ من أجل تنفيذ برنامجه الاقتصادي والاجتماعي، ولا سيما فيما يتعلق بمسائل الميزانية والمسائل المالية. وفي بيان صدر في ١٠ أيار/مايو، أدان الحزب الحاكم سابقا، الجبهة الشعبية الإيفوارية، قرار الجمعية العامة بوصفه ''لا قانونيا''. وفي ٢٥ نيسان/أبريل، قام ممثلي الخاص بإبرام اتفاق إطاري للتعاون بين الأمم المتحدة والجمعية الوطنية لتعزيز القدرات المؤسسية للجمعية، بسبل منها توفير الخبرة التقنية.

الانتخابات الإقليمية والبلدية

٤ - هيمنت الانتخابات الإقليمية والبلدية على المناقشات السياسية في مرحلة ما قبل الانتخابات التي أجريت في ٢١ نيسان/أبريل، والتي لم يشارك فيها حزب الجبهة الشعبية الإيفوارية وغيره من الأحزاب السياسية المعارضة. وفي بيان صدر في ١٥ نيسان/أبريل، دعت الجبهة الشعبية الإيفوارية حزب الرئيس السابق بيدييه، الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار، إلى الانضمام إلى قرار عدم المشاركة في الانتخابات. وفي ١٨ نيسان/أبريل، علقت الجبهة الشعبية الإيفوارية عضوية ١٥ من أعضائها بسبب تسجيل أنفسهم كمرشحين مستقلين.

٥ - وتواصلت المناقشات بين الحكومة والأحزاب السياسية المعارضة ضمن المنتدى الدائم للحوار ومن خلال الاتصالات المباشرة مع الجبهة الشعبية الإيفوارية، على الرغم من توقف المناقشات الرسمية بين الحكومة والجبهة الشعبية في شباط/فبراير. وعلى النحو المبين في تقريري السابق، اتفقت الحكومة والجبهة الشعبية الإيفوارية في كانون الثاني/يناير على ضرورة التصدي لعدد من التحديات الأمنية، على الرغم من بقاء الخلافات قائمة فيما يتعلق بطلب الجبهة الشعبية الإيفوارية إصدار عفو عام وإصلاح اللجنة الانتخابية المستقلة. وعلى الرغم من مقاطعة الجبهة الشعبية الإيفوارية للانتخابات المحلية، أكدت الحكومة من جديد رغبتها في مواصلة المناقشات معها ومع غيرها من الأحزاب السياسية المعارضة، وهي مناقشات لم تستأنف بعد.

٦ - وعقدت عدة اجتماعات للمنتدى الدائم للحوار في مرحلة ما قبل الانتخابات، تناولت مواضيع منها تمويل الأحزاب السياسية ووضع المعارضة. وعلى الرغم من أن الحكومة قدمت بعض التمويل لأحزاب المعارضة كي تقوم بحملاتها الانتخابية، التزمت عدة أحزاب بخيار عدم المشاركة في الانتخابات، محتجة بأن الظروف ليست مؤاتية لإجراء انتخابات حرة

ونزيهة. وظل ممثلي الخاص لكوت ديفوار ورئيس العملية، بيرت كوندرس، على اتصال وثيق مع الأطراف الفاعلة الرئيسية من مختلف الانتماءات السياسية من أجل تيسير عمل الحكومة مع المعارضة. وجرت الحملة الانتخابية دون وقوع أي حوادث كبرى.

٧ - وجرت الانتخابات البلدية والإقليمية في جميع المناطق الـ ٣١ والبلديات الـ ١٩٦ بطريقة هادئة عموما بنسبة مشاركة بلغت ٤٦ في المائة في الانتخابات الإقليمية و ٣٧ في المائة في الانتخابات البلدية. ونتيجة لوقوع حادثة، لم يتسن إجراء الانتخابات في إحدى البلديات. وفي يوم الاقتراع، تصدت اللجنة الانتخابية المستقلة بنجاح لصعوبات تقنية واجهتها في عدد من الدوائر الانتخابية. ونشر حوالي ٠٠٠ ٣٠ من أفراد الأمن الوطني في جميع أنحاء البلد خلال الانتخابات. واتخذت الحكومة تدابير لمنع الدوزو (الصيادون التقليديون) من التدخل في الترتيبات الأمنية. واقتصرت الحوادث الأمنية، بما في ذلك قيام مؤيدي المرشحين بتدمير صناديق الاقتراع والاحتجاج، على عدد قليل من المواقع واحتوتها وكالات الأمن الوطنية بدعم محدود من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

٨ - وأعلنت اللجنة الانتخابية المستقلة النتائج في الفترة من ٢٢ إلى ٢٩ نيسان/أبريل، حيث فاز حزب تجمع الجمهوريين في أغلبية الدوائر الانتخابية وجاء بعده الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار - التجمع الديمقراطي الأفريقي. وفاز مرشحون مستقلون في نحو ٧٢ بلدية وست مناطق، بالرغم من أن كثيرين منهم انضموا مجددا بعد ذلك إلى أحزابهم السياسية، وهم عموما من الائتلاف الحاكم. وقدم المرشحون ١٨٦ شكوى انتخابية، قضت المحكمة العليا في ١١٤ شكوى مقبولة قانونا منها، حيث أبطلت النتائج في بلديتين ومنطقة واحدة، وراجعت في نفس الوقت النتائج في أربع بلديات دون التأثير فيها. ومن المقرر تحديد مواعيد لإعادة إجراء الانتخابات في البلديتين المذكورتين والمنطقة المذكورة.

العدالة الوطنية والدولية

٩ - تواصلت المحاكمات الوطنية والدولية للأشخاص المدعى ارتكابهم لانتهاكات تتمثل في الجرائم المرتكبة خلال أزمة ما بعد الانتخابات، على الرغم من أنه لم يقدم إلى العدالة حتى الآن إلا الجناة المرتبطون بالنظام السابق. وفي ٤ نيسان/أبريل، بدأت الحكومة باستخراج جثث ضحايا الأزمة لجمع الأدلة للتحقيقات القضائية وتيسير تحديد هويات الضحايا وإعادة الرفات إلى أسرهم.

١٠ - وعلى الرغم من هذه الجهود، لا يزال عزم وقدرة السلطة القضائية على التصدي للجرائم الكبرى على نحو نزيه ومنصف متفاوتا، حيث توقف عدد من القضايا. وتشمل هذه القضايا التحقيقات في قتل سبعة من أفراد حفظ السلام في بارا في حزيران/يونيه ٢٠١٢

والهجوم على مخيم ناهيبلي للمشردين داخليا في دويكوي في تموز/يوليه ٢٠١٢. وحددت لجنة التحقيق الوطنية في تقريرها النهائي لعام ٢٠١٢، الجرائم التي ارتكبها الجانبان خلال الأزمة، وتتعلق ٢٠٤ تحقيقات من أصل ٢٠٧ تحقيقات فتحت منذ ذلك الحين بجناة مرتبطين بالرئيس السابق لوران غباغبو.

١١ - وفي ٧ حزيران/يونيه، ألقي القبض على الأمين المؤقت لجناح الشباب للجبهة الشعبية الإيفوارية، كوا جستن في أبيدجان بدعوى تعريض أمن الدولة للخطر.

١٢ - وفي ٣ حزيران/يونيه، قررت الدائرة التمهيدية الأولى للمحكمة الجنائية الدولية أن ترجئ جلسة الاستماع الخاصة بإقرار التهم ضد الرئيس السابق غباغبو، المحتجز حاليا في لاهاي، وطلبت إلى المدعية العامة النظر في تقديم المزيد من الأدلة فيما يتعلق بالتهم. وفي اليوم نفسه، دعت الجبهة الشعبية الإيفوارية إلى الإفراج المؤقت عن الرئيس السابق غباغبو في ضوء القرار.

ثالثا - الحالة الأمنية

١٣ - لا تزال الحالة الأمنية العامة في كوت ديفوار هشة، ولا سيما على طول الحدود مع ليبريا، على الرغم من استمرار تحسن الحالة الأمنية منذ تقديم تقريري السابق نتيجة الجهود التي تبذلها حكومتا كوت ديفوار وليبريا للتصدي للتحديات المتعلقة بأمن الحدود. ووقعت أساسا الحوادث الأخيرة ذات الأبعاد العابرة للحدود في سياق مسائل حيازة الأراضي التي لم تحل وعدم إحراز تقدم نحو تحقيق المصالحة في كوت ديفوار.

١٤ - ولا تزال التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن في كوت ديفوار قائمة، وتشمل استمرار وجود شبكات مرتبطة بالنظام السابق تهدف إلى زعزعة استقرار الحكومة؛ وورود أنباء عن وجود مرتزقة ومقاتلين سابقين وغيرهم من العناصر المسلحة في منطقة الحدود مع ليبريا؛ وتداول الأسلحة دون ضوابط؛ والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع؛ والتوترات بين المجتمعات المحلية التي كثيرا ما تدور حول مسائل حيازة الأراضي. ويبدو أيضا أن هناك اتجاها ناشئا من الحوادث التي تشمل المقاتلين السابقين الساخطين، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى تفاوت وتيرة نزع السلاح وإصلاح قطاع الأمن.

١٥ - ولم يبلغ عن وقوع هجمات واسعة النطاق تستهدف قوات الأمن الوطني ومنشآت الحكومة منذ تقديم تقريري السابق. غير أنه ما زالت تقع حوادث متفرقة. ففي ٨ نيسان/أبريل، هاجمت عناصر مسلحة لم يتسن تحديد هويتها مركز شرطة في أبيدجان وأحرقته. وفي ١٨ أيار/مايو، هاجم خمسة أفراد مسلحين مركزا للقوات الجمهورية

لكوت ديفوار في أغنافوتو، مما أسفر عن قتل أحد جنود هذه القوات ومدنيَّين. وفي ٢٢ أيار/مايو، هاجمت مجموعة مؤلفة من ١٠ أفراد مسلحين مركزا للشرطة ومعسكرا للقوات الجمهورية في أبنغورو في جنوب شرق كوت ديفوار، حيث قتل خلال الهجوم أحد المهاجمين وألقي القبض على اثنين آخرين. وبالإضافة إلى ذلك، قتل شخصان وجرح ٣٠ مدنيا في ٥ حزيران/يونيه أثناء هجوم مسلح على مركبات للنقل العام على طول الطريق الرابطة بين بانغولو ودويكوي.

١٦ - وجرت عدة احتجاجات شارك فيها مقاتلون سابقون. ففي ٩ و ١١ نيسان/أبريل، أفيد عن قيام نحو ١٠٠ مقاتل سابق، منهم عدد من الدوزو، بسد طريق زوان - هونين. وفي ١٢ نيسان/أبريل، قامت مجموعة أخرى من المقاتلين السابقين بسد الطريق الرئيسي في بواكي على سبيل الاحتجاج، حيث رفضت المساعدة التي تقدمها الحكومة لإعادة الإلحاق وإعادة الإدماج، وطالبت بالحصول على استحقاقات نقدية مباشرة. ولم تخف حدة الاحتجاجات إلا في ٦ أيار/مايو بعد إجراء مناقشات مع ممثلي الحكومة. وفي ١٠ حزيران/يونيه، قام ٣٠٠ مقاتل سابق بوضع حواجز على الطريق الرئيسي في مان. وفي ٣١ أيار/مايو، قتل شخص في تبادل لإطلاق النار بين الدرك وجماعة مسلحة في قرية تيمبي في شمال كوت ديفوار. وأفادت التقارير أن الجماعة ضمت مقاتلين سابقين مرتبطين بالقوات الجمهورية لكوت ديفوار، زعموا أنهم لم يمنحوا فرصة الاستفادة من البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

١٧ - وظل استمرار العبور غير القانوني للعناصر المسلحة والأسلحة في المنطقة الحدودية مع ليبريا يشكل تهديدا كبيرا. ففي ٢٣ آذار/مارس، هاجمت عناصر مسلحة كانت تعبر الحدود من ليبريا قرية بوتي غيغلو، مما أسفر عن قتل مدنيَّين وتشريد حوالي ٧٠٠ ٢ شخص. وقتل جنود القوات الجمهورية أربعة من المهاجمين أثناء تصديهم للهجوم.

١٨ - وتواصل ورود تقارير تشير إلى أن تخطيط وتنظيم المزيد من الهجمات عبر الحدود قد يكونا جاريين بدعم من إيفواريين مرتبطين بالنظام السابق يعيشون في ليبريا ومرتزقة ليبريين، وذلك بتمويل من الخارج.

١٩ - وإضافة إلى الهجمات التي شنت عبر الحدود في آذار/مارس (انظر S/2013/197، الفقرة ٤، والفقرة ١٧ أعلاه)، عززت العملية انتشارها على طول الحدود وزادت عدد الدوريات التي تقوم بها، بما في ذلك في غرابو وبارا وتابو وتاي وتوليبلو وزوان - هونين ودانيي، بالتزامن مع تكثيف تفاعلها مع السلطات المحلية. وقدمت العملية أيضا مساندة

لوجستية إلى وحدات القوات الجمهورية في المنطقة، في حين عزز فريق الأمم المتحدة القطري دعمه للمشردين والعائدين.

٢٠ - وفي جميع أنحاء البلد، ظلت مسائل حيازة الأرض والسيطرة على الموارد الطبيعية مصدرا للتوتر والعنف بين المجتمعات المحلية، ولا سيما بين السكان الأصليين وغير الأصليين. وبدأت الحكومة أيضا بإخلاء المناطق المحمية في الغرب التي جرى الاستيلاء عليها بصورة غير قانونية. وفي ١٨ أيار/مايو، اعتقلت القوات الجمهورية أمادي أويريمي، زعيم إحدى الميليشيات، واثنين من المرتبطين به في منتزه مونت بيكو الوطني، ونقلتهم إلى أبيدجان، حيث اتهم السيد أويريمي في ٣٠ أيار/مايو بالاحتلال غير القانوني لمنطقة محمية وتدميرها. وقد شرد حوالي ٠٠٠ ٩ شخص خلال هذه العملية.

٢١ - وظل عدد الصدامات بين المجتمعات المحلية والحوادث التي تشارك فيها عناصر القوات الجمهورية مرتفعا بشكل خاص في غرب كوت ديفوار، بالرغم من أنها وقعت أيضا في أجزاء أخرى من البلد.

٢٢ - واستمرت الجهود الرامية إلى تعزيز حماية المدنيين مع التركيز على الغرب. وعلى النحو المبين في تقريري السابق، تعزز عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وجودها الميداني المدني واتصالاتها مع السلطات المحلية، وهو ما يسهم في تحسين قدرة البعثة على جمع المعلومات ذات الصلة، وتحديد الشواغل الرئيسية المتعلقة بالحماية، واتخاذ الإجراءات اللازمة بالتنسيق الوثيق مع الفريق القطري، بما في ذلك حماية الأفرقة العاملة المدنية التي تضم ممثلي مجتمع المساعدة الإنسانية.

٢٣ - وما زالت مخلفات الحرب من المتفجرات، وكذلك الأسلحة والذخائر غير المؤمَّنة، تشكل تهديدا. وقد واصلت البعثة تقديم المساعدة إلى الحكومة في تحديد مخازن الأسلحة ومستودعات الذخيرة. ومنذ كانون الثاني/يناير، قدمت البعثة المساعدة في تدمير ٧٠٤ ٥٧ كيلوغرامات من الذخيرة غير المأمونة والتي انتهت صلاحيتها، وكذلك ٨٤٢ من الألغام الأرضية المخزنة و ٦٨ من الذخائر العنقودية، وذلك امتثالا للاتفاقيات ذات الصلة. وتواصلت جهود بناء القدرات من خلال تدريب أفراد الأمن الوطني في مجال إدارة المخزونات والتخلص من الذخائر المتفجرة.

رابعا – الجوانب الإقليمية

٢٤ – ظل الرئيس واتارا، بصفته رئيس هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، يشارك بنشاط في شؤون المنطقة دون الإقليمية، لا سيما في مالي وغينيا – بيساو.

٢٥ – وواصلت حكومتا كوت ديفوار وليبريا جهودهما الرامية إلى التصدي للتحديات الحدودية المشتركة. ففي ٥ نيسان/أبريل، عُقد الاجتماع الرباعي الثاني الذي ضم الحكومتين وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وذلك في مونروفيا. وأدان المشاركون الهجمات المتفرقة المتكررة على الجانب الإيفواري من الحدود، وشددوا على ضرورة التعاون بين البلدين بدعم من الأمم المتحدة.

٢٦ – وكررت الحكومتان التأكيد على التزامهما بالعمل معا بشكل وثيق لتحقيق الاستقرار في الحدود، ورحبتا بقرار حكومة ليبريا بإعادة فتح حدودها. وأكدتا التزامهما بتعزيز وجود القوات الأمنية لكل منهما على الجانبين؛ وزيادة تبادل المعلومات الاستخبارية؛ واتخاذ إجراءات مشتركة، بما في ذلك تكثيف الدوريات البرية المنسقة والدوريات النهرية المشتركة؛ واتخاذ خطوات نحو تعزيز العلاقة بين قوات الأمن والسكان في كل منهما، ونحو نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم؛ وتعزيز تنسيق الشؤون الإنسانية. وفي اجتماع للمتابعة التقنية عُقد في غراند بسام يومي ٣ و ٤ حزيران/يونيه، اتُّفق على إنشاء مركز عمليات للقوة المشتركة على جانبي الحدود، يضم ممثلين عن القوات الجمهورية لكوت ديفوار والقوات المسلحة الليبرية والوكالات الوطنية لإنفاذ القانون.

٢٧ – وفي ٣٠ نيسان/أبريل، رحب رؤساء الدول والحكومات، خلال القمة العادية الثانية والعشرين لاتحاد نهر مانو، بالتقدم الذي أحرزته كوت ديفوار وليبريا في التصدي للتحديات الأمنية العابرة للحدود. وتواصلت الجهود لدعم الجماعة واتحاد نهر مانو، لا سيما من جانب مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، في وضع استراتيجية على الصعيد دون الإقليمي للتصدي للتهديدات التي تشكلها تحركات الجماعات المسلحة وحركة الأسلحة عبر الحدود، فضلا عن عمليات الاتجار غير المشروع.

٢٨ – وعلى النحو المبين في تقريري السابق، فقد واصلت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار التعاون بشكل وثيق مع بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، بسبل من بينها تبادل المعلومات بشأن الاتجار عبر الحدود بالأسلحة والذخيرة، وتنظيم دوريات حدودية واجتماعات منسقة تجمع السلطات الإيفوارية والليبرية وموظفي عملية الأمم المتحدة في

كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا بصفة منتظمة. واستمرت العملية أيضا في رصد انتهاكات الحظر دعما لعمل الحكومة وفريق الخبراء المعني بكوت ديفوار.

٢٩ - وواصلت العملية تعزيز التعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري في غانا، وشمل ذلك زيارة قام بها ممثلي الخاص إلى غانا يومي ١٧ و ١٨ نيسان/أبريل، لمناقشة مجالات التعاون.

خامسا - إصلاح مؤسسات الأمن وسيادة القانون

٣٠ - أقرت الحكومة الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، إلا أنه لم يُتفق بعد على تنفيذها. وتتولى أمانة مجلس الأمن الوطني التنسيق العام لتنفيذها، بينما يعمل الفريق الاستشاري باعتباره هيئة استشارية. ومع ذلك، فإن معظم الوزارات المسؤولة مباشرة عن تنفيذ الاستراتيجية لم تحدد حتى الآن كيف تعتزم القيام بذلك. وبالإضافة إلى ذلك، فإن انعدام الشفافية بين مختلف المؤسسات؛ واختلاف وجهات النظر والمصالح بين الأطراف السياسية الرئيسية؛ وانعدام ثقة السكان في قوات الأمن، وانعدامها كذلك داخل صفوف قوات الأمن نفسها وفيما بينها، هي عوامل لا تزال تعرقل الإصلاح الفعال.

٣١ - وواصلت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار دعم تنفيذ الاستراتيجية. وساعدت أمانة مجلس الأمن الوطني على إعداد استراتيجية للاتصالات وحملة للتوعية تستهدف قوات الأمن والمجتمع المدني والسلطات المحلية، مع تقديم المشورة بشأن أساليب رصد وتقييم تنفيذ هذه الاستراتيجية. وأعارت العملية موظف اتصال إلى أمانة المجلس ويسّرت تدريب ممثلي الأمانة والقوات الجمهورية لكوت ديفوار، وعملت أيضا على وضع مجموعة من البرامج التدريبية لقوات الدفاع وتدابير لبناء الثقة وزيادة التماسك داخل قوات الأمن.

العدالة والإصلاحيات

٣٢ - أُحرز مزيد من التقدم في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح العدالة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ باعتماد مجلس الوزراء في ٦ حزيران/يونيه لخطة عمل رُصدت لها اعتمادات في الميزانية. واستمرت عملية الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والشركاء الثنائيون في تقديم المساعدة إلى السلطات الوطنية في وضع برامج المساعدة والإصلاح وفي تحديد البنية الأساسية والمعدات. ومع ذلك، فمنذ كانون الثاني/يناير، تعرضت خمس محاكم للسرقة وفقدت الكثير من معداتها. ولم تستأنف محكمة الجنايات، المسؤولة عن محاكمة مرتكبي الجرائم الخطيرة، عملها منذ اندلاع الأزمة. وفي الوقت نفسه، افتُتحت رسميا محكمة أبيدجان التجارية المنشأة حديثا في ١٠ أيار/مايو.

٣٣ - وجار وضع خطة استراتيجية وطنية لإصلاح قضاء الأحداث، وذلك بعد إجراء تقييم على نطاق البلد وعقد حلقة عمل وطنية بدعم من عملية الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وبالإضافة إلى ذلك، استمر مشروع مشترك بين عملية الأمم المتحدة والفريق القطري والاتحاد الأوروبي في تقديم الدعم إلى ستة مراكز للمساعدة القانونية، أنشئت في أيار/مايو، لتقديم المشورة القانونية للسكان وتحسين إمكانية اللجوء إلى القضاء.

٣٤ - واعتبارا من ١٠ حزيران/يونيه، كان هناك ٩ ٢٧٢ محتجزا في السجون في كوت ديفوار. ولا يزال أمن السجون يشكل تحديا، إذ تمكن نحو ٦٨ محتجزا من الهرب من تسعة سجون في ١٣ عملية هروب مختلفة منذ آذار/مارس. ولا تتوافق ظروف الاحتجاز مع المعايير الدولية، وبخاصة فيما يتعلق بالنظافة وإمكانية الوصول إلى العلاج الطبي والتغذية. وواصلت عملية الأمم المتحدة دعم إدارة السجون بسبل منها توفير المعدات لتعزيز المحيط الأمني وتوفير مواقع مشتركة لموظفي السجون المعارين. وتساعد العملية أيضا السلطات الوطنية في تصميم برنامج تدريبي للعاملين في الإصلاحيات.

سادسا - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٣٥ - كان بدء عمليات نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم من المعالم البارزة لعام ٢٠١٢. وحتى ١٠ حزيران/يونيه، تم نزع سلاح وتسريح ٩٧٣ ٥ من المقاتلين السابقين، منهم ٤٦٠ امرأة، بينما تم جمع وتسجيل وتدمير ٤٨٩ ٣ قطعة سلاح و ٣٥٥ ٢٨ طلقة من الذخيرة و ٤٤٨ ٢ من الذخائر المتفجرة، وذلك بدعم من الأمم المتحدة. وأُدمج نحو ٠٠٠ ٢ من المقاتلين السابقين المسرحين في إدارة السجون، فيما يُنتظر إدماج ٠٠٠ ٢ مقاتل آخرين، دُرّبوا بدعم من عملية الأمم المتحدة، في دائرة الجمارك. ودُرّب نحو ٥٦ مقاتلا سابقا وأُتيحت لهم فرص العمل كحراس أمن خاص. وقامت الحكومة، بدعم من عملية الأمم المتحدة، بتقديم المساعدة إلى ٢٠٠ مقاتل من المقاتلين السابقين كي يعملوا لحسابهم الخاص، وذلك بوسائل منها توفير برنامج تدريبي في مجال الزراعة وأنشطة الرعي وتقديم دعم نقدي محدود. وبالإضافة إلى ذلك، تلقى ٢٥٣ مقاتلا سابقا، يعملون بالفعل لحسابهم الخاص، إعانة نقدية مباشرة تعادل ٦٠٠ ١ دولار. وسينطلق في بواكيه وغيغلو مشروع يستهدف أكثر من ٠٠٠ ١ مقاتل سابق لمساعدتهم في العثور على عمل كسائقي دراجات نارية بالأجرة.

٣٦ - وظلت مسائل نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم ضمن أولى أولويات الرئيس واتارا، الذي طلب من حكومته الإسراع بنزع سلاح ٠٠٠ ٣٠ مقاتل

وتسريحهم بنهاية عام ٢٠١٣، وإكمال هذه العملية بحلول عام ٢٠١٥. واقترحت هيئة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بعد ذلك برنامجا مدته سنتان يهدف إلى تسوية وضع نحو ٠٠٠ ٦٥ مقاتل سابق، بتكلفة تبلغ نحو ١٤٥ مليون دولار وفقا لتقديرات الحكومة. وتسعى الحكومة للحصول على التمويل اللازم للبرنامج من ميزانيتها السنوية ومن الدعم المقدم من المانحين.

٣٧ - واستمرت عمليات نزع السلاح والتسريح في موقع أنياما قرب أبيدجان، وقد استهدفت في معظمها الشباب المرتبطين بالقوات الجمهورية لكوت ديفوار المقيمين في المخيمات. وبدأت العمليات أيضا في بواكيه وعدة مدن أخرى في جميع أنحاء البلد، عقب شروع الحكومة في العمل بآليات متنقلة جديدة. وافتتحت الحكومة مكاتب ميدانية في المناطق الحدودية الشمالية والغربية واضطلعت بأنشطة للتوعية والتواصل مع الجمهور. وقدمت عملية الأمم المتحدة والفريق القطري الدعم لهذه الأنشطة وأنشطة أخرى في مجال التربية المدنية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وساعدت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في تسجيل وتخزين وتدمير الأسلحة والذخيرة، في حين استمرت اللجنة الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في القيام بحملات توعية في جميع أنحاء البلد بدعم من الأمم المتحدة.

٣٨ - وبذلت الحكومة جهودا للوصول إلى المقاتلين السابقين التابعين للرئيس السابق غباغبو بمن فيهم أولئك الموجودين في ليبريا وغانا وتوغو، وتشجيعهم على العودة إلى كوت ديفوار. واحتُجز وفد إيفواري لمدة ٢٤ ساعة، خلال زيارته ليبريا في ٢٣ أيار/مايو، لاستجوابه من جانب مسؤولين ليبريين في مقاطعة غراند جيده بعد دخول البلد دون تصريح رسمي من حكومة ليبريا، ويقال أن الهدف من تلك الزيارة كان توعية اللاجئين المحليين ببرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وتتشاور عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار مع الحكومة بشأن أفضل السبل لدعم إعادة المقاتلين الإيفواريين السابقين الموجودين في بلدان أخرى في المنطقة دون الإقليمية إلى وطنهم، مع تنفيذ مشاريع محلية لإعادة الإدماج في المناطق ذات الكثافة العالية من المقاتلين السابقين والفئات الضعيفة، بما في ذلك الشباب المعرضون للخطر.

٣٩ - وعلى الرغم من النتائج الإيجابية الأولية، فإن برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج عموما ما فتئ يشهد حالات توقف وتفاوت في درجات التقدم. ولم توضع استراتيجية التنفيذ الوطنية في صيغتها النهائية بعد، وبالتالي فقد ظلت عمليات نزع السلاح والتسريح تستهدف إلى حد بعيد حالات معينة، وغالبا ما يتوقف الأمر على المفاوضات التي

تجريها الحكومة مع القادة السابقين. وهناك عدد كبير من المقاتلين السابقين ما زالوا غير مسجلين، مما أثار تساؤلات بشأن مصداقية قاعدة بيانات الحكومة. ومن أجل تبديد هذه المخاوف، بدأت هيئة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ووزارة الدفاع في تطبيق آلية تحقق مشتركة، بمشاركة عملية الأمم المتحدة، لفحص أهلية المقاتلين السابقين للانضمام إلى البرنامج.

٤٠ - وظلت مسألة إيجاد فرص لإعادة الإلحاق وإعادة الإدماج خارج القطاع العام تشكل تحديا كبيرا. وقد أدى اقتراح الحكومة توظيف ٥٠٠ ٦ من المقاتلين السابقين في القطاع العام إلى رفع مستوى التوقعات لدى المقاتلين المتبقين. وتعمل هيئة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بدعم من عملية الأمم المتحدة والفريق القطري، على وضع خطة شاملة لإعادة الإلحاق وإعادة الإدماج لدعم عدد من المقاتلين السابقين يتوقع أن يبلغ ٠٠٠ ٣٠ مقاتل سيتم نزع سلاحهم وتسريحهم في عام ٢٠١٣، وذلك بسبل منها: (أ) العمل في القطاعين العام والخاص؛ (ب) توفير منح تمكنهم من العودة إلى الدراسة؛ (ج) إتاحة فرص العمل لحسابهم الخاص؛ (د) تقديم التدريب إلى المقاتلين السابقين ممن لديهم مؤهلات ضعيفة. وعلاوة على ذلك، وضعت عملية الأمم المتحدة والفريق القطري مبادرة مشتركة لتوليد فرص العمل للشباب، مع التشاور مع القطاع الخاص بشأن وضع استراتيجية طويلة الأجل لإعادة الإدماج. ومن أجل تحقيق نتائج مستدامة، سيتطلب برنامج إعادة الإلحاق وإعادة الإدماج مشاركة قوية من الحكومة، وكذلك مواءمة هذه الخطة مع خطة التنمية الوطنية والأطر الأخرى ذات الصلة والتعاون الوثيق مع القطاع الخاص.

سابعا - بسط سلطة الدولة

٤١ - أُحرز مزيد من التقدم مع بسط سلطة الدولة، بالرغم من أن الأداء الفعال للخدمات العامة ما زال يعوقه التلف الذي لحق الهياكل الأساسية، ومحدودية الموارد والمعدات، ونقص القدرات التقنية والمهنية.

٤٢ - وظلت السلطات المحلية تقوم بدور هام في معالجة التوترات، وكذلك التحديات التي تواجه الأمن والنظام العام، وذلك بوسائل منها إنشاء لجان أمنية على مستوى الدوائر برئاسة حكام المقاطعات. وقامت لجان التوعية والإنذار المبكر بدور فعال في تخفيف حدة التوترات والعنف بين الطوائف. واضطلعت السلطات المحلية، بدعم من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بعدة مبادرات لتهيئة بيئة انتخابية سلمية من خلال إطلاق حملات تروج للمبادئ الديمقراطية. وواصلت العملية تقديم الدعم إلى السلطات المحلية بوسائل منها دعم اتباع نهج تشاركي لإدارة النزاعات وأنشطة بناء القدرات.

٤٣ - وبينما أعيد تفعيل المرصد الوطني للتضامن والوئام الاجتماعي في شباط/فبراير ٢٠١٣، ظل تعزيز المصالحة والوئام الاجتماعي على الصعيد المحلي يشكل تحديا لأسباب من بينها محدودية الموارد. وأُطلق برنامج وطني للوئام الاجتماعي في ١٠ أيار/مايو ليكون الهيئة التنسيقية لجميع المبادرات الحكومية في هذا المجال.

٤٤ - واضطلعت الحكومة بجهود ترمي إلى تعزيز قدرات إدارة الجمارك، بطرق منها توفير المركبات والدراجات النارية. بيد أن نقص عدد الموظفين وغياب الدعم اللوجستي والهياكل الأساسية أعاق المراقبة الفعالة وسير العمليات.

٤٥ - واعتمدت الحكومة، في ٢٢ أيار/مايو، مشاريع قوانين لكبح الفساد، وتتوخى إنشاء لجنة لمكافحة الفساد. ووردت أنباء عن تزايد تأثير الشبكات السياسية والاقتصادية التابعة لـ ''القوات الجديدة'' السابقة. وتفيد الأنباء أن هذه الشبكات ما زالت تتحكم في بعض المقاتلين السابقين بينما تواصل أنشطتها الاقتصادية مستفيدة من الموارد الطبيعية المهربة ونظام الضرائب الموازي.

ثامنا - حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية

٤٦ - أحرزت الحكومة مزيدا من التقدم في دعم حقوق الإنسان. ففي ٢٢ أيار/مايو، عيّن الرئيس واتارا ٢٢ عضوا باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، التي أنشئت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ لرصد أداء المؤسسات الحكومية في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان. وثمة مشروع قانون قيد الاستعراض من قبل الجمعية الوطنية سيمهد الطريق، عندما يُسَن، أمام انضمام البلد إلى اتفاقية عام ١٩٥٤ المتعلقة بمركز الأشخاص عديمي الجنسية واتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية لعام ١٩٦١، وكلتاهما صكان رئيسيان في قانون حقوق الإنسان.

٤٧ - وما زالت مع ذلك حالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار تبعث على القلق. فقد قامت عملية الأمم المتحدة بتوثيق حالات إعدام بإجراءات موجزة وبعض حالات الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي والاحتجاز غير القانوني والتعذيب وسوء المعاملة والنهب والابتزاز، على يد جهات من بينها عناصر القوات الجمهورية لكوت ديفوار وأفراد مجموعة الدوزو. ففي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه، قتل ١١ شخصا على الأقل، وتعرض ٢٠ شخصا للتعذيب وسوء المعاملة، وكان هناك أربعة أشخاص في عداد المفقودين، واعتُقل ٦٥ شخصا على نحو تعسفي على يد القوات الجمهورية لكوت ديفوار و/أو الدوزو. ونادرا ما اتخذت تدابير تأديبية ضد الجناة المزعومين، ولم يتم بعد البدء في أية إجراءات قضائية. وعموما، لم يقدم للمحاكمة سوى نسبة صغيرة من الجناة المزعومين،

مما يسهم في تثبيت انطباعات الإفلات من العقاب. وبناء على طلب قيادة القوات الجمهورية لكوت ديفوار، تدعم عملية الأمم المتحدة القوات الجمهورية في التصدي لانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي ترتكب على يد عناصر تابعة لها، بوسائل من بينها توفير التدريب في مجال حقوق الإنسان وبناء القدرات.

٤٨ - وواصلت عملية الأمم المتحدة تقييم حالات وظروف احتجاز عناصر مدنية وعسكرية اعتُقلت لأسباب متصلة بالأزمة. واتخذت الحكومة تدابير تهدف إلى تحسين ظروف اعتقال بعض المحتجزين التابعين للنظام السابق، بما في ذلك توفير سبل حصولهم على الرعاية الطبية ومنحهم الحق في استقبال الزوار. وفي أوائل أيار/مايو نُقلت بصفة مؤقتة سيمون غباغبو، زوجة الرئيس السابق غباغو، التي وُجّهت لها تُهم من المحكمة الجنائية الدولية، من أودين، حيث ما زالت قيد الإقامة الجبرية، إلى أبيدجان لتلقي العلاج الطبي. وفي منتصف نيسان/أبريل نُقل أيضا ابنها، ميشيل غباغبو، المحتجز في بونا، إلى أبيدجان للعلاج الطبي. ولم يكف المحتجزون عن الإدلاء بتصريحات تفيد حرمانهم من الحق في الوصول إلى محاميهم، بينما ما زال محتجزون آخرون معزولين. وقامت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بزيارة زعيم جماعة ''الوطنيون الشباب''، شارل بليه غوديه، الذي وُضع قيد الاحتجاز في انتظار المحاكمة عن جرائم ارتكبت خلال الأزمة، وجرت تلك الزيارة قبل نقله إلى موقع سري، لدواع أمنية، حسبما أفادت التقارير، وهو تحت مسؤولية إدارة مراقبة الأراضي.

٤٩ - وأحرزت لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة تقدما في الاضطلاع بالمشاورات الوطنية من خلال فروعها المحلية الـ ٣٧ المنتشرة في جميع أنحاء البلد. وتمت المرحلة الأولى من هذه العملية، التي شملت استطلاعات لآراء السكان بشأن العدالة الانتقالية، في شباط/فبراير. وبدأت اللجنة المرحلة الثانية من خلال الدخول في حوار مع المجتمعات المحلية.

العنف الجنسي وحماية الطفل

٥٠ - ظل العنف الجنسي والجنساني مثارا للقلق الشديد. فمنذ كانون الثاني/يناير، أُبلغ عن ١٠٠ حالة اغتصاب، من بينها ١٦ حالة اغتصاب جماعي. وبالرغم من أن بعض الجهود قد بذلت لتقديم الجناة المزعومين إلى العدالة، فقد ساهم انخفاض معدل الملاحقة القضائية، والميل إلى إعادة تصنيف الاغتصاب باعتباره اعتداء ''غير لائق''، وارتفاع تكاليف الشهادات الطبية التي تؤكد وقوع الاغتصاب، في انتشار الإفلات من العقاب. وواصلت الأمم المتحدة تقديم الدعم إلى الحكومة في وضع الصيغة النهائية لاستراتيجية وطنية بشأن مكافحة العنف الجنسي.

٥١ - وظلت الممارسات التقليدية الضارة، من قبيل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والزواج القسري، من الشواغل الباعثة على القلق بنفس الدرجة. فمنذ كانون الثاني/يناير، وُثّقت ٢١٠ حالات من حالات تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، ورغم إدانة أربعة أشخاص لأول مرة بتهمة الاستئصال، فإن أيا منهم لم يودع السجن بعد المحاكمة.

٥٢ - ووثّقت فرقة العمل التي تقودها الأمم المتحدة المعنية برصد الانتهاكات الجسيمة التي ترتكب ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح والإبلاغ عنها ٥٣ من حالات الاغتصاب والعنف الجنسي ضد الأطفال، بمن فيهم ٥٠ فتاة، منذ كانون الأول/يناير. ووثّقت عملية الأمم المتحدة بدورها حادثة متعلقة بثلاثة أطفال من بوركينا فاسو وقعوا ضحية الاتجار بهم بغرض العمل في مزارع تقع في غرب كوت ديفوار. ولاحظت فرقة العمل اتجاها متزايدا في حالات الحمل المبكر للفتيات اللائي يتعرضن للاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي في المدارس. وتنظر الحكومة حاليا في وضع سياسة وطنية لحماية الطفل، بدعم من عملية الأمم المتحدة واليونيسيف.

وسائط الإعلام

٥٣ - أشار تقييم أجرته عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى أن استخدام الخطاب الذي يحض على الكراهية في وسائط الإعلام آخذ في التناقص بوجه عام، رغم أن حرية التعبير في وسائط الإعلام، بما في ذلك التليفزيون الوطني لم تكن دوماً مضمونة. وواصلت العملية أنشطتها الرامية إلى تدعيم آداب المهنة وتعزيز التحلي بالشعور بالمسؤولية في تغطية التطورات السياسية. وواصلت المحطة الإذاعية لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (ONUCI-FM) القيام بدور هام في توفير معلومات موضوعية في جميع أنحاء البلد.

تاسعا - الحالة الاقتصادية

٥٤ - لقد كان الانتعاش الاقتصادي قويا وكان أداء الاقتصاد الكلي في كوت ديفوار في عام ٢٠١٢ أفضل بكثير مما كان متوقعا، إذ بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نسبة ٩,٨ في المائة. واقتصر متوسط التضخم السنوي في عام ٢٠١٢ على ١,٣ في المائة. وتعتبر آفاق الاقتصاد الكلي للفترة المتبقية من عام ٢٠١٣ إيجابية، مع توقعات بمعدل نمو قوي وانخفاض معدلات التضخم. ويقدر صندوق النقد الدولي حاليا نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٨ في المائة عام ٢٠١٣.

٥٥ - وفي ٧ حزيران/يونيه، أكمل صندوق النقد الدولي استعراضه الثالث للأداء الاقتصادي لكوت ديفوار، في إطار برنامج يتلقى الدعم من مرفق التسهيل الائتماني الممدد،

ليتسنى صرف مبلغ يعادل ٧٤ مليون دولار. وبذلك سيصل مجموع المبالغ المصروفة في إطار هذا الترتيب إلى ٣٩٥ مليون دولار حتى الآن.

٥٦ - وخلصت زيارة قام بها صندوق النقد الدولي إلى كوت ديفوار في الفترة من ١٣ إلى ٢٧ آذار/مارس إلى أن تقدما قد أحرز في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، ولا سيما تلك الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال وتعزيز قطاع الطاقة، وأن إصلاح قطاع الكاكاو يساهم في الحد من الفقر في المناطق الريفية. ومع ذلك، لاحظ الصندوق حالات تأخير في إعداد استراتيجية متوسطة الأجل لفاتورة الأجور؛ وإعادة هيكلة القطاع العام؛ وتسوية الديون المحلية؛ واعتماد قانون الكهرباء الجديد. وأعرب الصندوق عن رأي مفاده أن برنامج الإصلاح الحكومي ينبغي أن يشمل إصلاح ضريبة القيمة المضافة، وزيادة تحسين مناخ الأعمال، وإعداد قانون للمنافسة.

عاشرا - الحالة الإنسانية

٥٧ - منذ كانون الثاني/يناير، عاد نحو ٢٠٠ ٨ لاجئ إيفواري طوعا إلى كوت ديفوار، قادمين من ليبريا بدعم من الأمم المتحدة. وما زال هناك نحو ٥٠٠ ٨٣ لاجئ إيفواري في المنطقة دون الإقليمية، من بينهم حوالي ٤٠٠ ٦٦ في ليبريا و ٥٠٠ ٨ في غانا. وأسفرت هجمات وقعت عبر الحدود في آذار/مارس عن التشريد المؤقت لما يصل إلى ٠٠٠ ٨ شخص، نزح ٥٠٠ منهم إلى ليبريا.

٥٨ - وبوجه عام، تحسنت الحالة الإنسانية كثيرا، بالرغم من أنه لا تزال هناك مَواطن ضعف. وركزت الاستجابة الإنسانية على مساعدة اللاجئين العائدين والأشخاص المشردين داخليا، وكذلك الأسر والمجتمعات المحلية المضيفة، وذلك من خلال توفير برامج إغاثة قصيرة الأجل ومن خلال أنشطة تدعم إعادة بناء القدرة على كسب الرزق وتعزيز القدرة على الصمود. وغالباً ما حال استمرار النزاعات على الأراضي وانعدام فرص العمل ونقص فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية والحماية دون إعادة إدماجهم بصورة مستدامة في مناطق العودة، ولا سيما في غرب البلد. وما زالت هناك جيوب لحالات سوء التغذية الهيكلية، وبالأخص في الشمال والشمال الشرقي.

٥٩ - ويدعم الفريق القطري الحكومة في وضع حلول دائمة للمشردين، استنادا إلى الخطة الإنمائية الوطنية وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ووضع مجتمع المساعدة الإنسانية استراتيجية لعام ٢٠١٣ لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتبقية، مع الانتقال من هيكل تنسيق الشؤون الإنسانية إلى عملية تنسيق تتولى الحكومة زمام القيادة فيها. وتم بالفعل تسليم عدد

من مهام ومسؤوليات التنسيق إلى الحكومة، في حين سيسلَّم ما تبقى منها في أقرب وقت متى توفرت القدرات اللازمة للوزارات المختصة.

حادي عشر – سلامة الموظفين وأمنهم

٦٠ – استنادا إلى تحسن الحالة الأمنية في أبيدجان وياموسوكرو، وفي أعقاب إزالة القيود المفروضة من قبل إدارة شؤون السلامة والأمن على اصطحاب الأسر، قامت لجنة الخدمة المدنية الدولية في ٣ أيار/مايو بتصنيف هذين الموقعين على أنهما مركزا عمل يسمح فيهما باصطحاب الأسرة. وظلت الجريمة مصدر التهديد الرئيسي في هاتين المدينتين، بينما أدى وجود العناصر المسلحة في غرب كوت ديفوار، بمن فيهم المقاتلون السابقون، إلى زيادة المخاطر التي يتعرض لها أفراد الأمم المتحدة هناك. وتعرض اثنان من موظفي الأمم المتحدة للسطو المسلح في أبيدجان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. واتخذت الأمم المتحدة تدابير ترمي إلى التخفيف من المخاطر المرتبطة بهذه التهديدات والتصدي لخطر الهجمات الإرهابية المرتبطة بالأزمة في مالي.

ثاني عشر – نشر عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

العنصر العسكري

٦١ – بلغ قوام العنصر العسكري في ١٤ حزيران/يونيه ٧٢٥ ٨ من الأفراد العسكريين، بما في ذلك ٥٣٩ ٨ من الجنود وضباط الأركان و ١٨٦ مراقبا عسكريا، مقابل حد أقصى مأذون به يبلغ ٨٨٣٧ فردا. وبناء على التوصية الواردة في تقريري الخاص (S/2013/197)، جرت إعادة ٨٥٠ جنديا إلى الوطن في أيار/مايو عقب اختتام الانتخابات المحلية، في حين تجري الاستعدادات لنقل المستشفى من المستوى الثاني في أبيدجان إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وقامت العملية بتنقيح خططها لمواصلة تخفيض قوامها العسكري بحلول عام ٢٠١٥، متعاونة مع الحكومة على دراسة إمكانية مواصلة تقليص ترتيبات الحماية التي توفرها البعثة لبعض أعضاء الحكومة والمنشآت الاستراتيجية الرئيسية، كما ورد في التوصيات التي تضمنتها تقاريري السابقة.

٦٢ – وركزت العملية جهودها على منطقة الحدود مع ليبريا، بوسائل منها اعتماد وضع يوفر إمكانية أكبر للتحرك مع القدرة على الاستجابة السريعة. واتخذت أيضا إجراءات لزيادة التعاون مع القوات الجمهورية لكوت ديفوار. فقد وُقّعت مبادرة مشتركة بين العملية والقوات الجمهورية في ٣٠ أيار/مايو بهدف تعزيز التخطيط المشترك والأنشطة المشتركة؛

وتوفير التدريب في مجالات المساعدة الإنسانية وحقوق الإنسان وقانون اللاجئين وحماية الطفل والعنف الجنسي والجنساني؛ واستكشاف سبل تقديم المزيد من الدعم للعمليات عند الاقتضاء. وسيكون كل ما يقدم من دعم للقوات الجمهورية لكوت ديفوار متماشيا مع سياسة الأمم المتحدة المتعلقة ببذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

٦٣ - وكما أشرت إلى ذلك في تقريري السابق، بدأت الأمانة العامة دراسة سبل إنشاء قوة للرد السريع داخل العملية لتقديم الدعم، عند الحاجة، إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبريا والاستجابة للأزمات الأخرى في المنطقة دون الإقليمية، عند الاقتضاء. ويجري النظر في إنشاء كتيبة محاربة مزودة بالوظائف والقدرات والمعدات والموارد اللازمة لتقديم الدعم على نحو مستقل لعمليات النشر المتعددة المحتملة، وعبر طائفة عريضة من مسارح العمليات المختلفة. وسيتم ذلك ضمن القوام الحالي المأذون به للعملية.

٦٤ - وكما ذكرت في تقريري السابق، أعتزم نشر منظومات جوية ذاتية التشغيل غير مسلحة في العملية، بعد تقييم نشرها في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن شأن هذه القدرات أن تعزز وعي البعثة بالحالة وتُستخدم كوسيلة تقنية رئيسية تمكن العملية من توفير المراقبة اللازمة دعما لعمليات البعثة. وسيكون من المهم بصفة خاصة رصد التحديات الأمنية عبر الحدود والتصدي لها، مع إيلاء اهتمام خاص لحركة العناصر المسلحة والأسلحة عبر الحدود وحماية المدنيين وتعزيز سلامة أفراد البعثة وأمنهم. وسيجري النشر مع المراعاة الكاملة للتجربة السابقة في شراء وتشغيل منظومة جوية ذاتية التشغيل في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٦٥ - ويبلغ قوام القوات الفرنسية ٤٥٠ جنديا، ويركز على دعم الحكومة في إصلاح قطاع الأمن. وقرر مجلس الأمن، بموجب قراره ٢٠٦٢ (٢٠١٢)، تمديد تفويضه للقوات الفرنسية بتقديم الدعم لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٣، وذلك في حدود انتشار القوة وقدراتها. ولا يزال تقديم هذا الدعم إلى العملية ضروريا.

عنصر الشرطة

٦٦ - يبلغ القوام الحالي لعنصر الشرطة، في ١٤ حزيران/يونيه، ١ ٤٩٨ من الأفراد، من بينهم ست وحدات من الشرطة المشكلة تضم ٩٩٨ فردا و ٥٠٠ من فرادى ضباط الشرطة، مقابل حد أقصى مأذون به قدره ١ ٥٥٥ فردا. وينشر فرادى ضباط الشرطة في جميع أنحاء البلد، في حين تنشر وحدات الشرطة المشكلة في أبيدجان وبواكيه ودالوا وغيغلو وياموسوكرو.

٦٧ - وواصلت العملية تقديم الدعم لتطوير أجهزة إنفاذ القانون الوطنية، بوسائل منها القيام بدوريات مشتركة والاشتراك في المواقع في مخافر الشرطة في جميع أرجاء البلد، لتقديم المساعدة والمشورة بشأن جمع المعلومات عن الجرائم والضحايا والمشتبه فيهم وإجراء التحقيقات وفقا للمعايير الدولية. وأتاحت العملية كذلك برامج تدريب بشأن موضوعات مثل حقوق الإنسان والنظام العام وخفارة المجتمعات المحلية وآداب مهنة الشرطة والشرطة البحرية وحماية الطفل والعنف الجنسي والجنساني والحماية المباشرة وتنظيم حركة المرور ومكافحة الابتزاز والطب الشرعي والشرطة القضائية وتكنولوجيا المعلومات. وساهمت وحدات الشرطة المشكلة في عمليات الحراسة الأمنية لموظفي الأمم المتحدة غير المسلحين وحماية منشآت الأمم المتحدة والحكومة.

العنصر المدني

٦٨ - من المقرر إجراء استعراض شامل للاحتياجات من الموظفين المدنيين للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤.

ثالث عشر - النقاط المرجعية

٦٩ - عقب الانتخابات الرئاسية التي أجريت عام ٢٠١٠ والأزمة التي تلتها، تم تنفيذ النقاط المرجعية السابقة لكوت ديفوار التي تستند إلى اتفاق واغادوغو السياسي والاتفاقات المكمّلة له، أو تجاوزتها الأحداث. ولذا، طلب إلي مجلس الأمن، في قراره ٢٠٦٢ (٢٠١٢)، أن أجري تقييماً للحالة في كوت ديفوار وأن أعد نقاطا مرجعية لقياس وتتبع التقدم المحرز صوب تحقيق استقرار طويل الأجل في البلد والإعداد للتخطيط للمرحلة الانتقالية.

٧٠ - وتشاورت العملية مع السلطات الإيفوارية والفريق القطري وغيرهما من الجهات المعنية الرئيسية بشأن وضع هذه النقاط المرجعية، استنادا إلى الأهداف الاستراتيجية المبينة في الخطط والاستراتيجيات الوطنية المختلفة. واقترحت الحكومة والعملية نقاطا مرجعية ومؤشرات أولية عامة في مجالات الأمن والاستقرار، والحوار السياسي والمصالحة، والعدالة وحقوق الإنسان، وكلها شروط لازمة لتحقيق استقرار طويل الأجل في البلد. وستساعد أيضا على قياس ما أحرزته كوت ديفوار من تقدم نحو إحلال السلام والأمن وسيادة القانون والاستقرار على نحو مستدام، مع المساعدة في استخدامها بمثابة مرجع يمكن العملية من مواصلة تخفيض قوامها والتحضير لمرحلة انتقالية محتملة. ولم تدرج نقاط مرجعية بشأن المساعدة الإنسانية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية لأن الأمم المتحدة وضعت في اعتبارها رأي الحكومة، ومفاده أن معدل النمو الاقتصادي في البلد يكفي لمواجهة التحديات الحاسمة

في مجالي العمالة والتنمية الاقتصادية، مع تعزيز المكاسب المحققة بشق الأنفس في المجالات المذكورة أعلاه.

الأمن والاستقرار

٧١ - سيتعين الحفاظ على بيئة أمنية أكثر استقرارا في جميع أنحاء البلد، بما فيها مناطق الحدود الحساسة، بسبب وجود مؤسسات أمنية ودفاعية تتسم على نحو متزايد بالخضوع للمساءلة والقدرة على التجاوب مع الواقع، وتتقيد بالنظام الديمقراطي وباحترام حقوق الإنسان، ومستعدة لمواجهة التهديدات وضمان أمن المدنيين وحمايتهم. ولتحقيق هذا الهدف، لا بد من خفض التهديدات الأمنية في كوت ديفوار إلى مستوى يمكن أن تتصدى له المؤسسات الوطنية. ويمكن قياس هذه النقطة المرجعية باستمرار انخفاض أعمال العنف المسلح، وتعزيز التعاون الفعلي بين الحكومة والبلدان المجاورة والشركاء الإقليميين، وزيادة قدرتها على ضمان الأمن في مناطق الحدود وفقا للسياسة دون الإقليمية واتفاقات التعاون مع جيرانها. وعلاوة على ذلك، ينبغي نزع سلاح المقاتلين السابقين، المسجلين في قاعدة بيانات شفافة وآمنة، وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وينبغي كذلك جمع الأسلحة وتخزينها وفقا لبروتوكولات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ذات الصلة.

٧٢ - ويجب أن تكون مؤسسات قطاع الدفاع والأمن متسمة بالفعالية والمهنية وتتمتع بقدرة كافية على التكيف لضمان أمن الدولة واستقرارها وحماية المدنيين. وتحقيقا لهذه النقطة المرجعية، لا بد للآليات المدنية والبرلمانية المعنية بمراقبة مؤسسات الدفاع والأمن أن تعمل جيداً، فيما ينبغي للسلطات الوطنية أن تضطلع بأدوارها ومسؤولياتها بفعالية ونزاهة. وينبغي أن تكون القدرة العملياتية للقوات المسلحة متناسبة مع الاحتياجات الأمنية وكفيلة بمواجهة التهديدات الأمنية المتبقية، في حين ينبغي أن تكون قوات الشرطة الوطنية والدرك الوطني قادرة على ممارسة المسؤولية الكاملة عن إنفاذ القانون وضمان الأمن العام في جميع أنحاء البلد. ويجب اعتماد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف الجنساني وتنفيذها للحد من انتهاكات حقوق الإنسان والعنف الجنسي والتصدي لها، بما في ذلك الأفعال التي ترتكبها عناصر قوات الأمن والدفاع.

الحوار السياسي والمصالحة

٧٣ - ينبغي تهيئة جو سلمي عن طريق حوكمة شرعية وفعالة ونظام سياسي تنافسي قائم على الحوار البناء والشامل، وستشمل هذه العملية إجراء انتخابات سلمية ونقل السلطة وفقا للدستور وبمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع سعيا إلى توطيد السلام والوئام الاجتماعي. ويمكن تحقيق هذا الهدف بتسوية الخلافات السياسية عن طريق حوار شامل وانتخابات نزيهة

وشفافة تشارك فيها جميع الأطراف في بيئة سلمية. وسيقتضي ذلك أن يضطلع كل واحد من الأطراف الفاعلة السياسية والمؤسسات بدوره وفقا للمبادئ الديمقراطية والدستورية، مع سير أعمال الجمعية الوطنية على نحو فعال وقيامها بسن القوانين. ويجب إكمال الإصلاح الانتخابي، لا سيما إصلاح اللجنة الانتخابية المستقلة وقائمة الناخبين، بطريقة تشاركية قبل الانتخابات الوطنية المقبلة.

٧٤ - وستواصل عمليات الحوار والمصالحة الوطنيين والمجتمعيين المساهمة في تخفيف حدة النزاع والتوتر. وينبغي التصدي لمصادر النزاع، مثل المنازعات المتعلقة بحيازة الأراضي والتوترات بين المجتمعات المحلية، من أجل تعزيز الوئام الاجتماعي. وتحقيقا لهذه الغاية، لا بد أن تنفذ الحكومة سياستها المتعلقة بتطبيق اللامركزية، وكفالة توزيع أفضل لثمار النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية المحلية، وتوسيع نطاق الخدمات الاجتماعية الأساسية لتشمل جميع السكان في مختلف أرجاء البلد. وعلاوة على ذلك، يجب أن تنفذ استراتيجية لإدارة المنازعات المحلية المتعلقة بحيازة الأراضي بحيث تشجع المصالحة والوئام في البلد. وأخيرا، يمكن أن يشمل استيفاء هذه النقطة المرجعية تنفيذ الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بإيجاد حلول دائمة للمشردين داخليا والعائدين والمقاتلين السابقين والأشخاص المعرضين للخطر.

العدالة وحقوق الإنسان

٧٥ - ينبغي أن توفر المؤسسات القضائية الوطنية عدالة فعالة ونزيهة ومتاحة للجميع، وأن تكفل، إلى جانب المؤسسات المتخصصة، حماية حقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، يجب أن تعمل المؤسسات القضائية بطريقة فعالة ومستقلة ونزيهة. ويتطلب ذلك إعادة المؤسسات القضائية، بما فيها المؤسسات العسكرية، إلى وضعها الطبيعي وتزويدها بالموارد اللازمة للعمل بشكل فعال، مع إقرار وحماية استقلالية المؤسسات القضائية وموظفي الجهاز القضائي. وينبغي لبرامج المعونة القانونية أن تمكن المؤسسات القضائية من زيادة إمكانية استفادة الأشخاص منها في جميع أرجاء البلد. وينبغي تشغيل نظام السجون وفقا للمعايير الدولية.

٧٦ - ويجب أن تعمل المؤسسات والآليات المعنية بحماية حقوق الإنسان، كاللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، بطريقة فعالة ومستقلة ونزيهة. ويجب لنظام العدالة أن يعالج بفعالية القضايا المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها العنف الجنسي والجنساني، في حين يجري إنشاء و/أو تعزيز مؤسسات لتنظيم وحماية حقوق معينة، مثل حرية التعبير والصحافة والاتصال.

آفاق المستقبل

٧٧ - يتطلب تعزيز المكاسب المحققة وتحقيق استقرار طويل الأجل في كوت ديفوار إحراز تقدم متزامن في جميع المجالات المذكورة أعلاه. وإذا قرر مجلس الأمن إقرار هذه المقاييس العامة، سيواصل كل من العملية والفريق القطري العمل على نحو وثيق مع الحكومة والجهات المعنية الرئيسية على مواصلة وضع هذه النقاط المرجعية وتنفيذها، بوسائل منها وضع مؤشرات مفصلة وعملية. وسأدرج في التقارير المقبلة التي ستقدم إلى المجلس تقييما للتقدم المحرز في هذه المجالات العامة، مع استخدام النقاط المرجعية أيضا لتوجيه مرحلة التوطيد والتخطيط للمرحلة الانتقالية للعملية. بيد أنني سأشير إلى أنه رغم الدور البالغ الأهمية الذي ينبغي أن تضطلع به الأمم المتحدة وضرورة أن يستمر الدعم الذي يقدمه الشركاء، فإن المسؤولية عن تحقيق هذه الأهداف تقع أولا وقبل كل شيء على عاتق السلطات الإيفوارية والشعب الإيفواري.

رابع عشر - الجوانب المالية

٧٨ - عُرضت الميزانية البالغة ٥٧٩,٦ مليون دولار التي اقترحتُها للإنفاق على عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ على الجمعية العامة للنظر فيها والموافقة عليها. وفي ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة لحساب العملية الخاص ٤٣,٦ مليون دولار. وبلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ مبلغا قدره ٢٣٦,٤ ١ مليون دولار. وقد سُدِّدت للحكومات المساهمة التكاليف المتعلقة بالقوات وبوحدات الشرطة المشكّلة والتكاليف المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات عن الفترة الممتدة حتى نيسان/أبريل ٢٠١٣ والفترة الممتدة حتى آذار/مارس ٢٠١٣، على التوالي، وفقا لجدول السداد الفصلي.

خامس عشر - ملاحظات

٧٩ - ما فتئت كوت ديفوار تحرز تقدما، ويسود شعور بالتفاؤل بأن المسار الذي يسلكه البلد حاليا سيقوده إلى استعادة مكانته بوصفه مرتكزا للاستقرار والازدهار في المنطقة دون الإقليمية. ويشجعني ما طرأ على الحالة الأمنية من تحسن إضافي وما تحقق من نمو اقتصادي مطرد. وإنني أثني على الرئيس واتارا لحُسن قيادته ولما يبذله من جهود كبيرة للمضي في الإصلاحات الهامة في هذين المجالين وفي غيرهما من المجالات الضرورية لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية على نحو دائم في كوت ديفوار. فتحسن الحالة الأمنية في البلد يهيئ

للحكومة الظروف اللازمة لتعزيز التقدم المحرز حتى الآن ومعالجة الأسباب الجذرية للتوتر والنزاع.

٨٠ - ويبرهن نجاح تنظيم الانتخابات الإقليمية والبلدية على قدرة السلطات الوطنية، بما فيها قوات الأمن، على تحمل المسؤولية عن تنظيم عملية الاقتراع وحمايتها. كما أن شعب كوت ديفوار قد برهن على التزامه بالعملية الديمقراطية من خلال ممارسته لحقه في الانتخاب بطريقة سلمية. وإنني أشيد بشعب كوت ديفوار وبقياداته على هذا الإنجاز.

٨١ - غير أن الديمقراطية القوية والسليمة تحتاج إلى معارضة نشطة. ولذا، فإنني أعرب عن أسفي للقرار الذي اتخذه الحزب الحاكم السابق وغيره من الأحزاب السياسية المعارضة بمقاطعة الانتخابات الأخيرة. وأشجع جميع الأطراف على المشاركة بنشاط في الحياة السياسية في كوت ديفوار من أجل بناء مستقبل أفضل وأكثر استقرارا لجميع الإيفواريين.

٨٢ - وأشعر بالقلق إزاء استمرار الانقسام السياسي في البلد، وأود أن أعيد التأكيد على ضرورة قيام جميع الإيفواريين بتسوية الخلافات السياسية بطريقة سلمية. ولذا، فإنني أحث الحكومة والحزب الحاكم السابق على استئناف المناقشات مع مواصلة الحوار مع الأحزاب الأخرى تمهيدا لتحقيق المصالحة السياسية التي ستكون ضرورية ونحن نسير نحو دورة انتخابية جديدة في عام ٢٠١٥. وستكون الانتخابات الرئاسية المقبلة بمثابة اختبار حقيقي للبلد. ويتعين على الأطراف السياسية المعنية باختلاف أطيافها أن تمهد الطريق الآن، بسبل منها إجراء الإصلاحات الانتخابية اللازمة، لكفالة أن تكون الانتخابات المقبلة نزيهة وشفافة وشاملة للجميع وأن تفضي إلى نتائج يقبلها الجميع. وإنني أدعو الحكومة وكافة الأطراف السياسية المعنية أن تمضي بسرعة في معالجة هذه المسائل. ومن المهم أن يستمر دور المساعي الحميدة الذي تضطلع به ممثلتي الخاصة لتيسير هذه العمليات الحاسمة الأهمية، بما يشمل الحوار والمصالحة.

٨٣ - ويشجعني التزام الحكومة بمعالجة المسألتين المعقدتين المتمثلتين في الهوية وحيازة الأراضي، وهما مسألتان أساسيتان لإحلال السلام والاستقرار الدائمين. وإنني أحث المؤسسات الإيفوارية المعنية على تسوية مصدري التوتر والنزاع هذين القائمين منذ أمد طويل. وسيقتضي ذلك اتباع نهج تشاوري شامل للجميع وسيستغرق وقتا ويستلزم موارد.

٨٤ - وإلى أن يتم ذلك، فإنني أرحب بالجهود الوطنية والمحلية الرامية إلى تشجيع منع نشوب النزاعات وحلها، وتعزيز الوئام الاجتماعي على الصعيد المحلي ومن خلال لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة التي لولاها لتقوضت المكاسب التي حققتها كوت ديفوار بشق الأنفس. وأشجِّع الحكومة على ضمان استمرار الجهود الرامية إلى تعزيز المصالحة وتضميد الجراح بعد

انتهاء ولاية اللجنة، وعلى تنسيق مختلف الجهود الجاري بذلها. وأشجِّع الحكومة أيضا على اتخاذ تدابير إضافية لكفالة استفادة البلد بأسره من ثمار النمو الاقتصادي، ولا سيما أقل المناطق نمواً وأكثرها عرضة لنشوب النزاعات، وذلك بوسائل منها توليد فرص العمل وتوسيع نطاق الخدمات الأساسية.

٨٥ - وعلى الرغم من تحسن الحالة الأمنية عموما، فإن الحالة في المنطقة الواقعة على طول الحدود مع ليبريا لا تزال هشة وتشكل تهديداً لكوت ديفوار وليبريا، وللمنطقة دون الإقليمية برمتها. ومن دواعي القلق الشديد استمرار وقوع هجمات مسلحة متفرقة عبر الحدود وورود أنباء تشير إلى التخطيط لشن مزيد من الهجمات وتنظيمها وتمويلها. وإنني أُشيد بما تبذله حكومتا كوت ديفوار وليبريا من جهود حثيثة على جميع المستويات في سبيل مواصلة تعزيز تعاونهما وأنشطتهما المشتركة بغية التصدي على نحو أفضل للتحديات الأمنية الماثلة على طول الحدود المشتركة بينهما، وذلك بوسائل منها آليات التنسيق القائمة. وعلاوة على توفير الأمن، ينبغي بذل مزيد من الجهود لتحسين ظروف من يعيشون في المناطق الحدودية، وتشجيع إيجاد حلول دائمة للاجئين والمشردين داخلياً لكي يعودوا إلى ديارهم. وستواصل الأمم المتحدة مساندة السلطات الوطنية في ما تبذله من جهود في هذا الصدد.

٨٦ - ولا يزال القلق يساورني إزاء حالة حقوق الإنسان، بما في ذلك حالات العنف الجنسي والاغتصاب. وإنني أحث الحكومة على زيادة وتسريع جهودها الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب من خلال كفالة تقديم المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني إلى العدالة بصرف النظر عن انتماءاتهم السياسية، مع احترام حقوق الأشخاص المحتجزين. فوجود عدالة نزيهة أساسي لتحقيق المصالحة وطي صفحة عقود من إفلات مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من العقاب. وأحث الشركاء على مواصلة دعم السلطات الإيفوارية لكفالة إقامة العدل بطريقة منصفة ومحاسبة الجناة المزعومين المحددين في تقرير لجنة التحقيق الوطنية. وأكرر أيضا دعوتي إلى اتخاذ إجراءات عاجلة ومحاسبة المتورطين في قتل سبعة من حفظة السلام في غربي كوت ديفوار عام ٢٠١٢، والجرائم المرتكبة بحق المدنيين في مخيم ناهيبلي للمشردين داخليا.

٨٧ - ويعد إصلاح قطاع الأمن أمرا أساسيا لضمان السلام والأمن الدائمين وحماية السكان المدنيين. وإنه لمن مسؤولية الحكومة في المقام الأول والأخير حشد الإرادة السياسية اللازمة للمضي قدما في هذه العملية الحاسمة والانتقال من مرحلة وضع الاستراتيجيات والخطط إلى مرحلة التنفيذ والعمل. وأود أن أحث المؤسسات الإيفوارية المعنية على الإسراع

في المضي في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن، وذلك بوسائل منها وضع آلية تتسم بالشفافية والقابلية للاستمرار لفحص سجلات جميع أفراد الأمن وتعيينهم.

٨٨ - والاهتمام الذي أولاه الرئيس واتارا وحكومته لمسألة إيجاد حلول دائمة لعشرات الآلاف من المقاتلين السابقين أمر يستحق الثناء، وقد أفضى إلى نتائج أولية مشجعة. وسيتطلب تحقيق ما تنشده الحكومة من أهداف طموحة تتمثل في إنجاز البرنامج بحلول عام ٢٠١٥ دعما مستمرا من قبل الشركاء كافة، بمن فيهم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ولا سيما من أجل إيجاد فرص صالحة لإعادة الإدماج. وسيتطلب ذلك توافر التزام وتمويل طويليّ الأجل، وإنني أحث الحكومة والشركاء الثنائيين على كفالة استدامة هذه المبادرة الهامة. ولذلك، أشجع الحكومة بقوة على وضع خطة وميزانية لبرنامجها، بما يشمل استراتيجية في مجال الاتصالات. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد من اتخاذ تدابير ملموسة لإدارة توقعات المقاتلين السابقين والتخفيف من مخاطر التدخل في هذه العملية.

٨٩ - وعلى الرغم مما أحرزته كوت ديفوار من تقدم ملحوظ على مدى العامين الماضيين، فلا بد من بذل مزيد من الجهود للتأكد من أن فترة الأزمات قد ولت، وذلك على النحو الوارد في النقاط المرجعية المعروضة في الفرع الثالث عشر أعلاه التي تبين الشروط التي ينبغي للبلد استيفاؤها لتحقيق الاستقرار الطويل الأجل. وإنني أشجع الحكومة، بدعم من العملية والشركاء الآخرين، على العمل في سبيل تحقيق هذه الأهداف الطموحة التي من شأنها أيضا أن تيسر تخطيط عملية الأمم المتحدة للمرحلة الانتقالية. وأدعو جميع شركاء كوت ديفوار إلى مواصلة مشاركتهم الفعلية توطيدا للمكاسب المحققة وتمهيدا للوصول إلى الانتعاش المستدام. وينبغي ألا ندخر جهدا في تعزيز التقدم المحرز الذي لا يزال هشا لكي تستعيد كوت ديفوار مكانتها كمنارة للاستقرار في غرب أفريقيا.

٩٠ - ولا يزال وجود عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ضروريا، ولا سيما فيما يتعلق بالأولويات الأساسية. وعلى هذا الأساس، فإنني أوصي مجلس الأمن بتمديد ولاية العملية، كما حددت في القرار ٢٠٦٢ (٢٠١٢)، بقوام مأذون به يبلغ إجماليه ٣٩٢ ١٠ فردا، منهم ٦٤٥ ٨ جنديا وضابط أركان و ١٩٢ مراقبا عسكريا، بالإضافة إلى ٥٥٥ ١ شرطيا، من بينهم ٠٠٠ ١ من أفراد وحدات الشرطة المشكَّلة و ٥٥٥ ضابط شرطة، وذلك لمدة عام واحد حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٤. وأود أيضا أن أكرر توصيتي بأن تواصل العملية خفض قوامها العسكري تدريجيا بواقع كتيبتين بحلول منتصف عام ٢٠١٥ استنادا إلى التقدم المحرز صوب تحقيق الاستقرار الطويل الأمد في البلد.

٩١ - وأود أن أعرب عن تقديري لبيرت كوندرس، الذي عمل ممثلا خاصا ليّ في كوت ديفوار خلال فترة هامة، لحُسن قيادته، وأرحب بممثلتي الخاصة الجديدة عايشاتو مينداوودو سليمان. وأود أيضا أن أشكر جميع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين بالعملية، وكذلك فريق الأمم المتحدة القطري، على التزامهم وتفانيهم في العمل على تعزيز السلام والاستقرار في كوت ديفوار. وأعرب أيضا عن تقديري للبلدان المساهمة في العملية بقوات وبأفراد شرطة والبلدان المانحة والمنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية التي ما فتئت تقدم دعما لا يقدر بثمن إلى هذا البلد.

مرفق

عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار: قوام الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣

	العنصر العسكري				عنصر الشرطة	
البلد	المراقبون العسكريون	ضابط الأركان	الجنود	المجموع	وحدات الشرطة المشكلة	الشرطة
الأرجنتين	–	–	–	–	–	٢
بنغلاديش	١٣	٩	٢ ١٦١	٢ ١٨٣	٣٥٩	–
بنن	٨	٨	٤٢٠	٤٣٦	–	٥٦
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	٣	–	–	٣	–	–
البرازيل	٤	٣	–	٧	–	–
بوركينا فاسو	–	–	–	–	–	٢٣
بوروندي	–	–	–	–	–	٣٤
الكاميرون	–	–	–	–	–	٢٣
كندا	–	–	–	–	–	٥
جمهورية أفريقيا الوسطى	–	–	–	–	–	٨
تشاد	٤	١	–	٥	–	٢٠
الصين	٤	–	–	٤	–	–
جيبوتي	–	–	–	–	–	٢٩
جمهورية الكونغو الديمقراطية	–	–	–	–	–	١٤
إكوادور	٢	–	–	٢	–	–
مصر	–	١	١٧٤	١٧٥	–	١٥
السلفادور	٣	–	–	٣	–	–
إثيوبيا	٢	–	–	٢	–	–
فرنسا	–	٦	–	٦	–	١٤
غامبيا	٣	–	–	٣	–	–
غانا	٧	٧	٥٠٠	٥١٤	–	٧
غينيا	٢	–	–	٢	–	١٠
الهند	٨	–	–	٨	–	–
أيرلندا	٢	–	–	٢	–	–
الأردن	٧	١٢	١ ٠٦٠	١ ٠٧٩	٤٩٠	٢٠
مدغشقر	–	–	–	–	–	٤٠

البلد	العنصر العسكري				عنصر الشرطة	
	المراقبون العسكريون	ضابط الأركان	الجنود	المجموع	وحدات الشرطة المشكلة	الشرطة
ملاوي	٣	٣	٢٨	٣٤	–	–
المغرب	–	٣	٧٢٤	٧٢٧	–	–
ناميبيا	١	–	–	١	–	–
نيبال	٢	١	–	٣	–	–
النيجر	٥	٥	٩٣١	٩٤١	–	٦٠
نيجيريا	٤	–	٦٣	٦٧	–	٤
باكستان	١١	١٣	١ ٣٧٦	١ ٤٠٠	١٤٩	–
باراغواي	٧	٢	–	٩	–	–
بيرو	٣	–	–	٣	–	–
الفلبين	٣	٣	–	٦	–	–
بولندا	٢	–	–	٢	–	–
جمهورية كوريا	٢	–	–	٢	–	–
جمهورية مولدوفا	٤	–	–	٤	–	–
رومانيا	٦	–	–	٦	–	–
الاتحاد الروسي	٩	–	–	٩	–	–
رواندا	–	–	–	–	–	١٦
السنغال	١٢	٧	٤٨٨	٥٠٧	–	٢٣
صربيا	٣	–	–	٣	–	–
توغو	٧	٦	٥١٧	٥٣٠	–	١٨
تونس	٧	٣	–	١٠	–	٢٠
تركيا	–	–	–	–	–	١٢
أوغندا	٥	٢	–	٧	–	–
أوكرانيا	–	–	–	–	–	٨
جمهورية تنزانيا المتحدة	٢	٢	–	٤	–	–
أوروغواي	٢	–	–	٢	–	٤
اليمن	٩	–	–	٩	–	١٥
زامبيا	٢	–	–	٢	–	–
زمبابوي	٣	–	–	٣	–	–
المجموع	**١٨٦**	**٩٧**	**٨ ٤٤٢**	**٨ ٧٢٥**	**٩٩٨**	**٥٠٠**

UNOCI
Deployment
June 2013
Inter-sector boundary
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
CÔTE D'IVOIRE
MALI
BURKINA FASO
GUINEA
LIBERIA
GHANA
Gulf of Guinea
ATLANTIC OCEAN
Sector WEST
Sector EAST
Sector Abidjan
Yamoussoukro
Abidjan
Map No. 4220 Rev. 47 UNITED NATIONS
June 2013 (Colour)
Department of Field Support
Cartographic Section